

أكد أن الخلاف على البيان الختامي أوقف الاجتماع الديني السياسي المخصص لامتناس تداعيات «عائشة بكار»

المفتي قباني لـ «الأبناء»: نطالب الحريري بعدم الاعتذار عن تشكيل الحكومة

والثلث المعطل يحكم الأقلية في الأكثرية وهو مع «النسبية» وجهان لعملة واحدة

المفتي قباني يقولها بصراحة. لا ضمانة فعلية لحصانة الساحة الإسلامية في لبنان. ويمتني أن يكون كل لبنان آمناً وليس بيروت فحسب. ولا يكف عن التنويه بالمبادرات العربية الايجابية حيال لبنان. أملاً أن يوفقوا في معالجة مشكلة تأليف الحكومة اللبنانية التي يحمل رايها الرئيس المكلف سعد الحريري، والذي يواجه بتعقيدات سياسية. تلبس لبوسا طائفياً او مذهبياً في بعض الاحيان. إلا أنها في واقع الامر سياسية محضة.

وللمفتي قباني رايه في المطالبة المطروحة من جانب المعارضة بأن يكون لها ثلث ضمن في التشكيل الحكومية الجديدة. وهو يرى ان الديمقراطية الصحية توجب وجود حكومة ومعارضة وإذا كان لابد من التوافق، فلا مبرر لتلمسك بثلث معطل. يحكم الأقلية في الأكثرية. والنتيجة اياها في حال اعتماد النسبية في توزيع الحقائق الوزارية.

وفي تقديره أن هدف المعارضة هو السيطرة على الحكم في لبنان. بمعنى انها تريد أن تحقق عبر الحكومة ما لم تستطع تحقيقه في الانتخابات. وهو يلاحظ حجم العقبات التي تواجه الرئيس المكلف لكنه يؤكد ومن موقع المطلع على خفايا الأمور أن اعتذار سعد الحريري عن تشكيل الحكومة غير وارد اطلاقاً.

بيروت - حاوره عدنان خليفة الراشد - عمر حنجر - خلدون قواس
هو مفتي المسلمين في لبنان. لكنه في المنظر الرسمي والعلمي مفتي الجمهورية اللبنانية. يحكم رؤيته الوطنية الواسعة. التي لا ترى وجوداً اسلامياً حصيناً ومنيعاً في لبنان. من دون وجود مسيحي مقابيل. ولا ترى مثل هذه المناعة للإسلام في لبنان دون الوحدة الإسلامية. التي تضم بين جنباتها السنة والشيعية والدروز. بمعزل عن الهنوات السياسية او الأمنية. المحكومة باعتبارات خارجة عن سلطة وقرار اهل الداخل. سياسيين كانوا ام دينيين.

المفتي الشيخ د.محمد رشيد قباني يعيش الواقع اللبناني والإسلامي في لبنان بضمير الفقيه المنزه عن الأهواء والمصالح السياسية فيتعجب للكثير مما يحصل. ويستغرب أن يحصل. ويحاول أن يستوعب المشكلة ويتجاوز الاسية. فيفوق حيناً بمعونة اهل الدين. وحيناً آخر بدعم من اهل السياسة. لكنه يبقى قلقاً في كل حين. خصوصاً على العاصمة بيروت. التي تفقد الحصانة الأمنية. وبالتالي السياسية. بغياب الامن الشرعي الصارم. والمكبل بنظرية التوافق والتراضي. التي جانب الحضور الطائفي لعناصر اللعبة الإقليمية على مسرحها المكشوف امام شتى الظواهر والمحافل والاتجاهات.

لا حصانة للساحة الإسلامية في لبنان وعلى الدولة الاعتناء بأمن الوطن والمواطن

جزى الله خيراً الملوك والأمراء والرؤساء العرب الذين يهتمون بلبنان واستقراره

النزاع في لبنان ليس طائفيًا ولا مذهبيًا وإنما هو سياسي بامتياز

المعارضة تستطيع ممارسة معارضتها من خارج الحكومة بجميع الوسائل الديمقراطية

في النظام الديمقراطي المعارضة لا تمثل في الحكومة بنسبة عدد نوابها في البرلمان، الحكومة شيء والبرلمان شيء آخر، البرلمان سلطة تشريعية، كل نائب سواء كان في الأقلية أو في الأكثرية له دوره في وضع أنظمة البلاد، في حين أن الحكومة في الأنظمة الديمقراطية وفي النظام اللبناني وفي الدستور اللبناني هي التي تتولى الحكم ويمكن حسب الأنظمة الديمقراطية أن تشكل الأغلبية مهما كانت هذه الأغلبية، الحكومة بكل أعضائها من الأغلبية والا يكون فيها أحد من المعارضة، ولكن الأغلبية في لبنان ترضى بمشاركة الأقلية في الحكومة ولكن ليس بطريقة تعطيل عن طريق المطالبة بالثلث المعطل تارة والنسبية تارة أخرى، فنسبية تمثيل المجلس النيابي في الحكومة هذه تعطيل والثلث المعطل هو تعطيل ايضا، والنسبية هي الوجه الآخر لعملة الثلث المعطل.

واضاف: المعارضة تستطيع أن تمارس معارضتها من خارج الحكومة بجميع الوسائل الديمقراطية إلا السلاح طبعاً ولكن الأغلبية التي فازت في لبنان وهي اغلبية إسلامية ومسيحية في الوقت نفسه رضيت بأن تشارك المعارضة معها في الحكومة الى أقصى درجة ما عدا التعطيل أو ما يماثل التعطيل أو يشابهه، ومع ذلك فالأقلية لا تريد، تريد أن تحكم عن طريق التعطيل، وتمر الأمور حسب ما تريد المعارضة أن تمر أو لا تمر وهذا يعني حكم الأقلية وليس حكم الأكثرية.

مفهوم السيطرة على الحكم

وما الهدف الأبعد المفترض لهذه الحملة التعطيلية؟ الهدف هدف المعارضة، ليس تعطيل رئيس الجمهورية وحسب فذلك وسيلة من وسائلها والغرض هو السيطرة على الحكم بمعنى ان ما لم نستطع تحقيقه بالانتخابات يجب أن نقرضه في التمثيل الحكومي هذا هو لسان الحال.

هل تستشعرون بأن بين مرحة أهداف المعارضة دفع الرئيس المكلف إلى الاعتذار؟

الرئيس المكلف مستهدف، ورئيس الجمهورية مستهدف، والنظام كله في لبنان مستهدف، ولبنان كله مستهدف، والحل هو الالتزام بالدستور وبالنظام الديمقراطي اللبناني وما يجري هو خلاف النظام وخلاف الديمقراطية ومع ذلك الأغلبية راضية بمشاركة الأقلية لها في الحكومة، ولكن دون أن يكون هناك تعطيل، الغرض السياسي هو أن المعارضة تريد فرض سياستها على البلاد من خلال الحكومة التي تريد فرض سيطرتها عليها بالثلث المعطل والنسبية، لأن الحكومة لا علاقة لها بنسبة الأكثرية أو الأقلية في البرلمان (المجلس النيابي) والمعارضة تطالب بأن تكون لها نسبة في الحكومة بنسبة عددها في مجلس النواب وهذا هو أمر غير ديمقراطي، فالمجلس النيابي هو السلطة التشريعية وهو الذي يسن القوانين والأنظمة فאלك يشاركون هناك حتى الأقلية بعددها كله، ولكن الحكومة هي السلطة التنفيذية، فالسلطة التشريعية هي غير السلطة التنفيذية، مكان الأقلية والأكثرية هو السلطة التشريعية أما التنفيذية فينبغي أن تسير دون تضارب آراء في الحكومة لذلك دخول المعارضة للحكومة يعني تضارب الآراء، البلاد ينبغي أن تحكم بطريق عادل يجعل البلاد آمنة ومستقرة وليست عرضة للنزاعات السياسية الحامية وتوقيف قرارات الحكومة وتجميدها.

الاعتذار عن عدم تشكيل الحكومة غير وارد

وماذا عن موضوع الاعتذار عن عدم متابعة التشكيل، هل يمكن أن يكون وارداً؟

الرئيس المكلف الشيخ سعد الحريري ليس في وارد الاعتذار، بل نحن نطلب من الرئيس المكلف الشيخ سعد الحريري ألا يقدم على هذه الخطوة مهما كانت الظروف ومهما تعددت الأسباب في الوقت الذي عند الرئيس المكلف نفس القناعة ولكن لنؤكد هذه القناعة لأنها قناعة الأغلبية في لبنان من المسلمين والمسيحيين وهي مهما كانت الظروف والأسباب فلا يجوز أن تدفعه اطلاقاً الى الاعتذار وجر الرئيس المكلف الى الاعتذار عن طريق التعويق في تشكيل هذه الحكومة فهو عمل غير ديمقراطي وغير سليم، بل نطالب دولة الرئيس المكلف الشيخ سعد الحريري بالإصرار على الاستمرار في التكليف وتشكيل الحكومة ولو كان عنده نفس القرار. فاللبنانيون كلهم مع تكليفه بالذات لتشكيل هذه الحكومة القادمة.



مفتي لبنان الشيخ د.محمد رشيد قباني مرحباً بنائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد ومدير مكتب «الأبناء» في بيروت الزميل عمر حنجر واستقراره وبالخير لأبنائه اللبنانيين جميعاً.

الثلث المعطل يحكم الأقلية في الأكثرية

حدد وزير الخارجية الفرنسية برنار كوشنير المشكلة الحكومية عندنا بعقدتين: الثلث المعطل الذي تطالب به المعارضة والطائفية، ما رأيكم؟

وزير الخارجية الفرنسي عندما زار لبنان هذا الأسبوع قال من ضمن ما قاله إن المشكلة هي مشكلة الثلث المعطل، ومشكلة التعليق الشديد بالطائفية، أنا أعتقد أن المسألة ليست طائفية إطلاقاً، وإنما هي مسألة سياسية، مسألة الثلث المعطل لأن النزاع في لبنان ليس طائفيًا ولا مذهبيًا وإنما بعض التصرفات تعطيه الوجه المذهبي

بين المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة

مع ذكرى الإسراء والمعراج قال مفتي الجمهورية اللبنانية د.محمد رشيد قباني: نتذكر أن الله سبحانه وتعالى أسرى بعبدته ونبيه ورسوله محمد ﷺ من المسجد الحرام بمكة المكرمة الى المسجد الأقصى في القدس الشريف، وهنا نتوقف قليلاً لنقول ان المسجد الأقصى وهيئته وصورته لا يعرفها كثير من الناس في العالم ولا في أجهزة الإعلام لا المقروءة ولا المكتوبة ولا المرئية لأن أجهزة الإعلام تظهر دائماً في حديثها عن المسجد الأقصى صورة مسجد قبة الصخرة وليس صورة المسجد الأقصى، ومشاعر الناس وخاصة الملتهبة نحو فلسطين وقضية فلسطين واحتلال القدس والمسجد الأقصى تتطلع الى مسجد قبة الصخرة عندما تنتشر في الإعلام وكل مشاعرهم تكون مع هذا المنظر لمسجد قبة الصخرة المبارك.

ولكن حينما نتحدث عن المسجد الأقصى فينبغي أن تنتشر صورة المسجد الأقصى بالذات التي يجهلها أكثر



صورة تجمع بين المسجد الأقصى «على اليمين» ومسجد قبة الصخرة «الذي يظهر على اليسار»